

تقرير مراقب الحسابات		العربية
مراقب الحسابات		01/04/2025-31/03/2026
مراقب الحسابات		
مراقب الحسابات		الرأي
رأي غير متحفظ	نعم	
رأي متحفظ	لا	
رأي معاكس	لا	
عدم إبداء رأي	لا	
أساس الرأي		
أساس الرأي غير المتحفظ	Ref #1	
أمور التدقيق الرئيسية	Ref #2	
أمر آخر	Ref #3	
معلومات أخرى	Ref #4	
مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية	Ref #5	
مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تنقيح البيانات المالية	Ref #6	
تقرير حول المتطلبات القانونية والأمر التنظيمية الأخرى	Ref #7	

1

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية "الموحدة" المرفقة لشركة الأنوار للاستثمارات ش.م.ع.ع ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يُشار إليها معًا بـ "المجموعة") الواردة على الصفحات 5 إلى 37، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 مارس 2026م، وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إنّ البيانات المالية الموحدة المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجومرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 مارس 2026م وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس السّ رأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم **مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة** الوارد في تقريرنا وصفا مُستفيضًا لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن المجموعة وفقا**للميثاق الدولي لأخلاقيات المحاسبين المهنيين** (ميثاق أخلاقيات المحاسبين) الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إنّ أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساسًا نستند إليه في إبداء رأينا.

2

مسائل التدقيق الرئيسية

إنّ مسائل التدقيق الرئيسية تُمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تمّ تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدِ رأيًا مُنفصلا حول هذه المسائل.

وقد حدّثنا المسائل الواردة أدناه على أنّها مسائل التدقيق الرئيسية التي سيتمّ تناولها في تقريرنا.

انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة

مليون . إنّ تقييم ما إذا كانت هذه الاستثمارات قد تعرضت لانخفاض في قيمتها يتطلب استخدام أحكام هامة، بما في ذلك تقييم مؤشرات انخفاض القيمة وتقدير المبلغ القابل للاسترداد من هذه الاستثمارات. حيث يتضمن تقييم المبلغ القابل للاسترداد افتراضات تتعلق بالأداء الماليROكما في 31 مارس 2026م، بلغت القيمة الدفترية لاستثمارات المجموعة في الشركات الزميلة 28.263 والتوقعات المستقبلية للشركات الزميلة. وبناءً عليه، فقد تمّ اعتبار أنّ انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة يُمثل مسألة تدقيق رئيسية.

تضمّنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال ما يلي:

- تقييم عملية الإدارة لتحديد مؤشرات انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 28 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 36، بما في ذلك مراجعة الأداء المالي للشركات الزميلة والمؤشرات الداخلية والخارجية الأخرى؛
- تقييم اتجاهات الأداء المالي لكل شركة زميلة (بما في ذلك الربحية وصافي القيمة المتبقية للأصول والتدفقات النقدية والقيمة السوقية) للتحقق من وجود مؤشرات انخفاض القيمة؛

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 08 Jun 2026

تقييم مدى ملاءمة منهجية التقييم التي اعتمدتها الإدارة بما يتفق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 28 والمعيار المحاسبة الدولي رقم 36؛

مراجعة تقديرات الإدارة لتقييم الشركات الزميلة، بما في ذلك اختبار العمليات الحسابية للتأكد من دقتها الحسابية وتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية؛

إجراء تحليل الحساسية على الافتراضات الرئيسية لتحديد تأثير التغييرات المحتملة بشكل معقول على المبالغ القابلة للاسترداد؛

دراسة مدى كفاية وملاءمة الإفصاحات ذات الصلة.

المعلومات الإضافية المتعلقة بانخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة واردة في الإيضاح 7 من البيانات المالية الموحدة.

3

مسألة أخرى

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 مارس 2026م من قبل مراقب حسابات آخر، وقد أبدى في تقرير تدقيقه بتاريخ 10 يونيو 2025م رأياً غير مُعدل.

4

المعلومات الأخرى

إنّ الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولان عن المعلومات الأخرى التي تتضمن تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة وتقرير حوكمة الشركات. إنّ رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنّها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خُصّنا، استناداً إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أنّ هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

وعند قراءتنا للتقرير السنوي، إن استنتجنا أنّ هناك خطأ جوهرياً، فنحن مطالبون بإيصال المسألة إلى الأطراف المُكلفة بالحوكمة.

5

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إنّ الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولان عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بطريقة عادلة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية العُماني ومتطلبات إفصاح شركات المساهمة العامة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ومجلس الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأً.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولين عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الإدارة ومجلس الإدارة يعتزمان تصفية المجموعة أو وقف العمليات، أو أنّه لا يوجد لديهما بديل واقعي غير القيام بذلك.

إنّ مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

6

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 08 Jun 2026

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عمّا إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأنّ التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عال من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأنّ عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستمكن دائماً من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فردياً أو كلياً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم أحكام مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا. إنّ خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظراً لأنّ الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.

- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهرية يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة المجموعة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية. وإن خُصّصنا إلى وجود عدم يقين جوهرية، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إنّ خُلاصتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنّ الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعلّ المجموعة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لغرض إبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق في المجموعة والإشراف عليها وإنجازها. ونحن مسؤولون لوحدها عن رأي تدقيقنا.

نحن نتواصل مع الأطراف المُكلفة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدده أثناء عملية تدقيقنا.

كما نقدم إقراراً إلى الأطراف المُكلفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونُبلغه بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقدُ بشكل معقول أنّها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي نُبلغها إلى الأطراف المُكلفة بالحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير تدقيقها، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حاجة نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظراً لأنّه من المتوقع بشكل معقول أنّ التأثيرات السلبية المُترتبة عن ذلك ستفوقُ فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

#7

تقرير عن المتطلبات الرقابية

كما أنّ البيانات المالية الموحدة تتفق، من كافة النواحي الجوهرية، مع المتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية العُماني ومتطلبات إفصاح شركات المساهمة العامة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية.

إنّ الفاضل/ براساد إينا هو شريك الارتباط في عملية التدقيق التي نتج عنها تقرير مُراقب الحسابات المُستقل هذا.

العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/04/2025-31/03/2026	
إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات	
إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات	
اسم مكتب مراقب الحسابات	مورستيفنز ش.م.م